

المدير التنفيذي للبورصة في مقابلة خاصة لصحيفة الغد

كانون الأول 19، 2019

- طرح جزء من أسهم البورصة للأكتتاب يعتمد على تحسن الظروف الاقتصادية وتلقي عرض مناسب من شريك استراتيجي.
- وتعانقين بالمستقبل في ظل تحسن في المؤشرات الاقتصادية وخطط التحفيز التي تنفذها البورصة ومؤسسات السوق.
- تم تلبية كافة متطلبات مؤشر MSCI ما عدا وطلب السيولة الذي هو خارج عن سيطرة البورصة وممؤسسات السوق ويجري العمل على معالجتها.
- رفع مرتبة الأردن 40 مركزاً في تقرير ممارسة النعمان في ضوء تعليمات حوكمة الشركات.
- تطوير انظمة البورصة الإلكترونية وفق أحدث المعايير العالمية حيث يجري العمل حالياً على تنفيذ مشروع الإفصاح الإلكتروني من خلال لغة XBRL ومشروع نظام التداول الإلكتروني والمتوقع اطلاقه خلال العام القادم 2020.

قال المدير التنفيذي للبورصة عمان السيد مازن الوظائفي في لقاء مع الصحفية هبة العيساوي بأن قرار طرح جزء من أسهم بورصة عمان للأكتتاب يعتمد إلى حد كبير على تحسن الظروف والمواضيع التي يمر بها الاقتصاد الوطني والسوق المحلية وتلقي عرض مناسب من شريك استراتيجي.

وقال الوظائفي في مقابلة خاصة لـ«الغد» إن عملية اكتتاب النسهم والية يبعها ستنتمي في الوقت المناسب، حيث ستنقوم البورصة بالتنسيق مع الحكومة لتحديد الدليلة والوقت المناسبين لذلك، إضافة إلى تحديد نسبة النسهم التي ستتابع من رأس المال والتي يجب ألا تتعدى بأي حال نسبة 49 % حيث إن السيطرة ولكلية الحكومة يجب ألا تقل عن 51 % وذلك لموجب قانون التوارق المالية.

يشار إلى أنه في 20 شباط (فبراير) 2017 تم تسجيل بورصة عمان كشركة مساهمة عامة هادفة للربح مملوكة بالكامل للحكومة، حيث من

المتوقع أن يساهم تحويل البورصة إلى شركة في تعزيز المنفعة الاقتصادية التي تقدمها لل الاقتصاد الوطني، ويمكنها من تقديم خدمات أفضل واستقطاب شركات جديدة ومتعاولين جدد إضافة إلى الدخول في اتفاقات إقليمية ودولية مع جهات مختلفة لزيادة الحصة السوقية لها إقليمياً ودولياً.

إلى ذلك أكد الوظاني على أن إضافة ضريبة مقطوعة على المتاجرة بالاثر منذ نحو عام، رفع كلفة الاستثمار في السوق المالي وأثر سلباً على حجم التداول.

ويبين أن أسعار جزء كبير من النسهم في البورصة أصبحت أقل من قيمتها الدفترية، نتيجة التحديات التي يواجهها السوق من ظروف اقتصادية صعبة وحالة عدم اليقين لدى المستثمرين في ظل الوضع المضطرب في الإقليم المحيط.

ووافقت الحكومة قبل نحو عام بعد لقاءات وتشاورات عديدة مع عاملين في سوق رأس المال على مقترن فرض ضريبة مقطوعة على المتاجرة بالنسهم قيمتها 80 قرشاً على كل ألف دينار يتم تداولها في بورصة عمان.

في حين تعرف القيمة الدفترية للنسهم على أنها القيمة الصافية للسهم بحسب القيمة التاريخية للأصول والخصوم التي على الشركة، أما القيمة السوقية فهي قيمة السهم في السوق، وهي حاصل ونتيجة تداول السهم وتتأثر بعوامل العرض والطلب.

إلى ذلك قال الوظاني إن المستثمر الأجنبي، للأسف، ينظر للمنطقة دون فصل الدول التي يتتوفر بها الأمان والآمن و لهذا أثر سلباً علىالأردن.

وأكمل على تأثير الاقتصاد الوطني نتيجة للظروف السياسية المحيطة مما أدى إلى تراجع عدد من المؤشرات، إضافة إلى وجود تحديات أخرى أساسية تواجه السوق المالية مثل تراجع الثقة بالسوق، وتراجع السيولة الموجهة للاستثمار في الأوراق المالية وتوجه الاستثمار نحو أنواع أقل مخاطرة، مثل الودائع نظراً لارتفاع أسعار الفائدة وغيرها.

وقال الوظاني إن كون البورصة مرآة تعكس الظروف الاقتصادية والتوقعات فقد استهرت هذه الظروف في التأثير على مؤشرات النداء في البورصة منذ العام 2011 ولغاية تاريخه، مما أدى إلى تراجع المؤشر العام لـأسعار النسهم وتراجع معدلات أحجام التداول وتراجع الإصدارات التوليدية حيث لم يتم تأسيس أي شركة مساهمة عامة جديدة منذ العام 2009، وانخفاض عدد الشركات المساهمة العامة خلال السنوات العشر الأخيرة.

يشير إلى أن معدل حجم التداول اليومي في بورصة عمان يبلغ 9.2 مليون دينار، في حين يبلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة نحو 192 شركة.

أما بالنسبة للاستثمار في الصكوك الإسلامية، قال الوظاني إنه منذ صدور قانون الصكوك في العام 2012 وصدور التعليمهات الخاصة به لم يتم حتى الوقت الراهن إصدار صكوك من قبل الشركات إلا من شركة الكهرباء الوطنية.

ورأى الوظاني أن السبب في ذلك أن الشركات تبحث عن الاستثمار الأسهل والأسرع وتبرر ذلك بأن تعليمات الصكوك تأخذ وقتاً أطول وفيها تفاصيل أكبر.

وأشار إلى أن البورصة أصدرت عدداً من التوصيات والمقررات للحكومة كان من أهمها إعادة النظر في الضريبة على التداول وتشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المشترك وفتح حواجز ضريبية لهذه الصناديق لها لهذه الصناديق من أهمية في تعزيز الاستثمار المؤسسي الذي يسهم في تعزيز نشاط السوق وزيادة عرقه واتساعه وتقليل مخاطر الاستثمار وتوفير أدوات استثمارية جديدة في السوق، وتشجيع إنشاء صناديق مؤشرات التداول وإدراجها للتداول في البورصة وتحت البنوك والمؤسسات المالية وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للإنشاء هذه الصناديق.

وحول دمج مركز إيداع الأوراق المالية بين الوظاني أن الهيئة أصدرت بياناً بيّنت فيه تفاصيل عملية الدمج والتي لن تؤثر على عمل المركز والخدمات التي يقدمها.

وحول توقعاته لأداء السوق قال الوظاني أنه رغم تراجع مؤشرات أداء البورصة إلا أن التحسن في العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة وخطط تنفيذ الاقتصاد التي تطلقها الحكومة والخطط والمشاريع الإستراتيجية التي تنفذها البورصة ومؤسسات السوق وفقاً لأحدث المعايير ومتطلبات المستثمرين المحليين والأجانب للدفة إلى تعزيز البيئة الاستثمارية في البورصة وزيادة الاهتمام بها، إضافة إلى نتائج أداء الشركات المدرجة الأخيرة يجعلنا نتفاعل بتحسين أداء البورصة والشركات المدرجة فيه.

وأولاً بالنسبة لخطة البورصة لمواجهة التحديات التي يواجهها السوق بين الوظائف في أنه تم من خلال وضع استراتيجية تحتوي على العديد من المشاريع والبرامج بهدف تطوير كافة الناطر التشريعية والفنية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية وذلك لتعزيز المناخ الاستثماري وزيادة جاذبية البورصة للاستثمارات المحلية والاجنبية.

وأشار إلى أن البورصة تنفذ توصيات استراتيجية خريطة الطريق التي توصلت إليها هؤليات سوق رأس المال بالتعاون مع البنك الأوروبي للإعادة البناء والتنمية EBRD والتي تهدف أيضاً إلى تعزيز المناخ الاستثماري في السوق من خلال تطبيق أحدث المعايير والمعايير الدولية، وجعل السوق أكثر جاذبية لمصدري الأوراق المالية، وتوعية وتنقيف المستثمرين والمصدرين.

وأكمل الوظيفي على أن البورصة عضو في اللجنة العليا المشكلة من رئيس الوزراء لتنفيذ توصيات خريطة الطريق وتضم عدداً من المؤسسات الوطنية المعنية بها في ذلك البنك المركزي ومراقبة الشركات ونقابة أصحاب شركات الخدمات المالية حيث ساهمت البورصة في تنفيذ التوصيات وتعديل العديد من التشريعات المنظمة للسوق بما يعزز حماية المستثمرين.

ويبين أن البورصة وبهدف توفير آلية لإنشاء صناديق الاستثمار المشترك قامت بإطلاق مؤشر ASE20 وهو مؤشر يقيس تدريكات الأسعار للشركات الأكبر نشاطاً والأكبر من حيث القيمة السوقية للأسهم الدرة المئوية للتداول للتداول لهذه الشركات، كما تمت المطالبة ب會員註冊 تسجيل وتدالل السندات الحكومية وتنمية ثمانها في مؤسسات السوق بهدف تعزيز سوق السندات، وتشجيع إصدار سكوك التمويل الإسلامي، وتوفير الدعم الحكومي للبورصة لتنفيذ مشاريعها الأساسية وتدريب كوادها.

ويبيّن أنّ البوصة عملت على تطوير أنظمتها الإلكترونيّة وفق أحدث المعايير العالميّة حيث يجري العمل حالياً على تنفيذ مشروع الإفصاح الإلكتروني من خلال لغة XBRL الذي من المتوقّع اطلاقه خلال العام القادم 2020. وهي لغة عالمية نوّطية متعارف عليها حيث سيتم من خلال النظام نشر المعلومات والإفصاحات الهامة والنسب التحليلية والارقام الضروريّة للمستثمرين فور وضعيتها على النظام باللغتين العربيّة والإنجليزية مما سيقلل الوقت والجهد ويعزّز الشفافية ويرفع كفاءة السوق وبدأ الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب.

ويجري العمل حالياً على وضع اللمسات النهائية على نظام التداول الإلكتروني الذي سيتم إطلاقه مع نهاية الربع الأول من العام القادم، حيث يتغير النظام الجديد بمواكبته لحدث التطورات على صعيد المنظمة الإلكترونية بها يمكن من ربطه على أحدث التطبيقات. كما يوفر إمكانية التداول بوحدات صناديق الاستثمار المشترك والآدوات المالية التي قد تستحدث في السوق مثل المشتقات وصناديق مؤشرات التداول ETFs.

وتم إطلاق خدمة تطبيقات الهواتف الذكية مثل تطبيق متابعة جلسة التداول بشكل هي ومبادر وتطبيق أخبار وإفصاحات البورصة من خلال الهاتف المحمول، كما تم إطلاق موقع الكتروني جديد للبورصة يوفر كافة المعلومات الهاامة للمستثمرين والمهتمين باللغتين العربية والإنجليزية بما في ذلك دليل الخدمات التي تقدمها البورصة لكافة الأطراف التي تتعامل معها، إضافة إلى إطلاق حسابات للبورصة على مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت بهدف التواصلي مع المتعاملين والمهتمين وترويجهم بأخبار البورصة أولاً بأول وتعريف توجهاتهم وأرائهم والتفاعل معهم.

ومن أهم ما تم تنفيذه هو الالتزام بمتطلبات مؤشر MSCI العالمي لرفع تصنيف مؤشر بورصة عمان من سوق نام إلى سوق ناشي Emerging باستثناء معايير السيولة التي ليست تحت سيطرة البورصة أو مؤسسات السوق حيث يتم حالياً محاولة معالجة هذا الموضوع من خلال مشروع تعلم البورصة على تنفيذه للستقطاب شركات عائلية وحكومية للدرجها في السوق، كما سيتم العمل على تطوير الخدمات الإلكترونية في السوق من خلال إطلاق مشروع الإفصاح الإلكتروني من خلال لغة XBRL وهذا ما سيعزز الإفصاح والشفافية في السوق، وإطلاق مشروع تحديث نظام التداول الإلكتروني، وإطلاق عدد من المؤشرات الجديدة مثل مؤشر العائد الكلي ومؤشر ASE80 الإسلامي وذلك بهدف تعزيز الشفافية والمعلومات الضرورية للمستثمرين. كما ستعمل البورصة على تعزيز التزام الشركات المدرجة في البورصة بقواعد الحكومة من خلال بطاقة النداء المتوازن Scorecards. وجدير بالذكر أن ترتيب الأردن في تقرير ممارسة الأعمال Doing Business الصادر عن البنك الدولي تحت محور حماية المستثمرين النقلية ارتفع 40 مرکزاً خلال عام واحد في تقرير 2019 في ضوء إصدار تعليمات الحكومة الجديدة للشركات المدرجة في البورصة. كما ستعمل البورصة على تعزيز جهودها لزيادة الوعي والتنقيف في كافة النمور المتعلقة بالبورصة والاستثمار فيها.

ومن أهم المشاريع التي ستعمل البورصة على تنفيذها هو الترويج للفرص الاستثمارية في البورصة وسوق رأس المال الوطني الذي أصبح يتمتع ببنية تنظيمية وتشريعية تتواءم مع احتياجات المستثمرين المحليين والجانب وفق أحدث المعايير والمعايير الدولية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الوطنية وشركات الخدمات المالية والشركات المدرجة في البورصة.

